

وإذا « فلانظم ولا ترتيب في الكلم حتى يعلق بعضها ببعض ، وينبنى بعضها على بعض ، ونجعل هذا ، بسبب من تلك^(١) » .

إذا بدأت الكلمة تتحدد ، وتخرج عن الاشتراك ، واتصل الحديث عن « النظم » بالحديث عن التعليق بين الكلم ، فما التعليق وما فحواه ؟

« لا محمول له غير ان تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خيرا عن الآخر : أو تتبع الإسم أسما على أن يكون الثاني صفة للأول . أو تأكيداً له أو بدلا منه ، أو تحيىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا ، أو تتوخى في كلام هو لاثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا ، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك .

أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر . فتحيىء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى . أو بعد اسم من الاسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف . وعلى هذا القياس^(٢) :

الآن يخرج عبد القاهر من الإجمال - في حديث الفصاحة - إلى التفصيل ، كما شرط لكنه التفصيل الذي يدل على الوجه ، ويكشف عن لب الفكرة ، ويفتح الطريق لمتابعتها .

وإذا كان هذا القدر من شرح « التعليق » الذي هو جوهر « النظم » يبرز لنا علاقة ما بين « النظم » أو بين تركيب النحوى للجمل ، وما بين نظم البياني لها ، فليس ذلك وضعا لليد على الخصائص وحدها . واحدة واحدة كما قطع على نفسه .

« واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه علم النحو : وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها^(٣) .

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٥ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٥ .

(٣) دلائل الإعجاز ص ٦٤ .